الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

08 **ديسمبر** 2021

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

مدير فرع وزارة الموارد بالقصيم يلتقى وفداً من هيئة حقوق الإنسان

لبحث سبل التعاون وتأطير العلاقة ومناقشة الدور التكاملي بين الجهتين

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 04 جماد أول 1443هـ - 08 ديسمبر 2021م
https://sabq.org/3WkXgv

صحيفة سبق الإلكترونية - القصيم

التقى مدير عام فرع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمنطقة القصيم بالإنابة أحمد بن فهد الوتيد، وفدًا من مجلس أعضاء هيئة حقوق الإنسان، يترأسهم وليد بن صالح اليحيا، عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان، اليوم الثلاثاء.

كان هذا اللقاء تشاوريًا لبحث سبل التعاون بين الجهتين، وتأطير العلاقة ومناقشة الدور التكاملي بين الهيئة وفرع الوزارة، وما يمكن أن يقدم في سبيل التوعية الإرشادية لنزلاء المراكز والدور والمكاتب في حقوق الإنسان وما تضمنته لوائح وأنظمة وتشريعات الهيئة، والدور الذي يمكنها من القيام بالجانب التثقيفي والتوعوي من خلال البرامج والأنشطة، وكذلك الدورات التدريبية الموجهة لكل مستفيد.

وقد حضر هذا اللقاء مساعد المدير العام لقطاع التنمية هدى بنت سليمان الزعاق، ومديرو بعض الإدارات المختصة في الفرع.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

سفارة المملكة في باريس: نطالب بإخلاء سبيل المواطن الذي تم توقيفه في فرنسا فوراً

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 04 جماد أول 1443هـ - 08 ديسمبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1922701

أوضحت سفارة المملكة في فرنسا، أنه إشارة إلى ما تم تداوله في وسائل الإعلام حول توقيف مواطن سعودي يشتبه به في قضية المواطن جمال خاشقجي - رحمه الله -، تود السفارة التوضيح بأن ما تم تداوله غير صحيح، وأن من تم إيقافه لا علاقة له بالقضية المتناولة.

وطالبت السفارة بإخلاء سبيل المواطن الموقوف فوراً.

وأكدت السفارة بأن القضاء السعودي قد اتخذ أحكاماً حيال كل من ثبت مشاركته في قضية المواطن جمال خاشقجي - رحمه الله -، وهم حالياً يقضون عقوباتهم المقررة.

تطبيق قرار لجنة التعاون المالي والاقتصادي بدول مجلس التعاون

مجلس الوزراء: زيارات ولي العهد الرسمية لدول الخليج تعزز روابط الأخوة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 04 جماد أول 1443هـ - 08 ديسمبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1922635

عقد مجلس الوزراء، جلسته اليوم - عبر الاتصال المرئي - برئاسة خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله.

وفي مستهل الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين، مجلس الوزراء، على فحوى الرسائل التي بعثها - رعاه الله -، لإخوانه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتتصل بالعلاقات الوطيدة وسبل دعمها وتعزيزها.

وأكد مجلس الوزراء، بمناسبة الزيارات الرسمية التي يقوم بها صاحب السمو الملكي ولي العهد - حفظه الله - لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ما توليه المملكة من الحرص على التواصل مع شقيقاتها دول المجلس، وتعزيز روابط الإخوة لما فيه مصلحة شعوبها، ويخدم آمالهم وتطلعاتهم، ويحقق المزيد من التنسيق والتكامل بينها في جميع الميادين.

وتناول المجلس إثر ذلك، نتائج زيارة فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية إلى المملكة، ولقائه بصاحب السمو الملكي ولي العهد، وما شهدته الزيارة من توقيع العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في مختلف المجالات، والتأكيد على الدفع بالعلاقات الثنائية إلى مزيد من التعاون الوثيق ونحو آفاق جديدة وواعدة، وتنسيق المواقف في القضايا ذات الاهتمام المشترك لتحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط والعالم أجمع.

وأوضح معالي وزير الدولة عضو مجلس الوزراء وزير الإعلام بالنيابة الدكتور عصام بن سعد بن سعيد في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء تابع ما يشهده العالم من تطورات في مواجهة جائحة فيروس كورونا وتحوراته، والجهود المبذولة من الجهات المعنية للتصدي له على الأصعدة كافة، مؤكداً على الجميع استكمال التحصين والمسارعة إلى تلقي الجرعة التنشيطية، والالتزام بالإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية حفاظاً على سلامتهم.

وعد المجلس، ما تقدمه المملكة من مساعدات طبية ووقائية، ومساندتها للجهود الدولية لمكافحة الجائحة والحد من مخاطرها في مختلف دول العالم، امتداداً لدورها الإنساني في دعم الأشقاء والأصدقاء لمواجهة الأزمات والوقوف مع المتضررين في شتى بقاع الأرض.

وندد مجلس الوزراء، بالسلوك الهمجي الإرهابي وغير المسؤول من المليشيا الحوثية المدعومة من إيران بمحاولة استهداف المدنيين والأعيان المدنية بطريقة ممنهجة ومتعمدة، مؤكدا اتخاذ المملكة الإجراءات اللازمة والرادعة بما يتوافق مع القانون الدولي الإنساني وقواعده العرفية، لحماية أراضيها ومقدراتها الوطنية والمدنيين والأعيان المدنية، ولوقف مثل هذه الأعمال العدائية والعابرة للحدود.

وبين معاليه، أن المجلس قدّر المتابعة الأمنية الاستباقية لنشاطات مهربي المخدرات التي تستهدف أمن وشباب المملكة، وإسهام المديرية العامة لمكافحة المخدرات بالتنسيق مع هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في إحباط مخطط إجرامي لتهريب أكثر من (30 مليون) قرص إمفيتامين مخدر إلى المملكة.

واطّلع مجلس الوزراء، على الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، كما اطلع على ما انتهى إليه كل من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ومجلس الشؤون السياسية والأمنية، واللجنة العامة لمجلس الوزراء، وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء في شأنها.

وقد انتهى المجلس إلى ما يلي:

أولاً:

تفويض صاحب السمو وزير الخارجية - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب المولدوفي في شأن مشروع اتفاقية عامة للتعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية مولدوفا، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثانياً:

تفويض صاحب السمو وزير الثقافة - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب المصري في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في المجال الثقافي بين وزارة الثقافة في المملكة العربية السعودية ووزارة الثقافة في جمهورية مصر العربية، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثالثاً:

تفويض معالي وزير السياحة - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب البرازيلي في شأن مشروع مذكرة تفاهم في مجال السياحة بين وزارة السياحة في المملكة العربية السعودية ووزارة السياحة في جمهورية البرازيل الاتحادية، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

رابعاً:

تفويض معالي رئيس مجلس إدارة مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الكويتي في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة دولة الكويت في مجالات العلوم والتقنية والابتكار، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

خامساً:

تمديد العمل بما ورد في الفقرة (أ) من البند (أولاً) من المرسوم الملكي رقم (م / 14) وتاريخ 22 / 2 / 1440هـ، (المتضمنة أنه يجب في الدعوى العمالية، أن يسبق رفعها أمام المحكمة العمالية، التقدم إلى مكتب العمل - الذي يقع مكان العمل في دائرة اختصاصه - ليتخذ الإجراءات اللازمة لتسوية النزاع ودياً)، وذلك لمدة (ثلاث) سنوات تبدأ من تاريخ 20 / 2 / 1443هـ.

سادساً:

تطبيق قرار لجنة التعاون المالي والاقتصادي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - المتخذ في اجتماعها (التاسع بعد المائة) - المتضمن "اعتماد الصيغة المرافقة لمحضر اجتماعها المعدلة لضوابط إعفاء مدخلات الصناعة من الضرائب (الرسوم) الجمركية لدول المجلس."...

سابعاً:

تعيين الدكتور / سعدون بن سعد السعدون، والأستاذ / عبدالله بن راشد الخالدي ممثلين عن الجمعيات الأهلية، والأستاذ / عبدالإله بن سالم بن محفوظ ممثلاً من المؤسسات الأهلية، والأستاذ / سعود بن عبدالعزيز الجوير ممثلاً من الجمعيات التعاونية، والأستاذ / سعيد بن أحمد باسمح ممثلاً من القطاع الخاص من المهتمين والداعمين للقطاع غير الربحي، وسمو الأميرة / هيفاء بنت عبدالعزيز آل مقرن، والمهندس / فيصل بن سيف الدين السمنودي اثنين من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال عمل المركز، أعضاء في مجلس إدارة المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي.

ثامناً:

تعديل الفقرة (هـ) من المادة (الخامسة) من لائحة تنظيم المدارس الأهلية، الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (1006) وتاريخ 13 / 8 / 1395هـ، وذلك باستثناء الطلاب ذوي الإعاقة من الفئات التي تحدد بقرار من وزير التعليم في المرحلة الابتدائية في مدارس البنات من شرط أن تضم المدرسة أحد الجنسين فقط وفق الضوابط الواردة في القرار.

تاسعاً:

اعتماد الحسابات الختامية لجامعة المجمعة، وصندوق التنمية الزراعية، والصندوق السعودي للتنمية، لعامين ماليين سابقين.

عاشراً:

تجديد عضوية الأستاذ / يوسف بن عبدالله البنيان، وتعيين الدكتور / عبدالرحمن بن يوسف العالي، والأستاذ / ماجد بن عبدالعزيز آل إبراهيم من القطاع الخاص من غير المستثمرين في قطاع الموانئ في مجلس إدارة الهيئة العامة للموانئ.

كما اطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها تقارير سنوية لوزارة: الإعلام (الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع)، ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ووزارة الصناعة والثروة المعدنية، والهيئة السعودية للملكية الفكرية، والديوان العام للمحاسبة، وقد اتخذ المجلس ما يلزم حيال تلك الموضوعات.

الشورى يطالب "النقل" بالإسراع في حل تعثر المشاريع ضمن جدول زمني محدد

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 04 جماد اول 1443هـ - 08 ديسمبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/763650

طالب مجلس الشورى خلال جلسته العادية الرابعة عشرة من أعمال السنة الثانية للدورة الثامنة التي عقدها اليوم -عبر الاتصال المرئي- برئاسة معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وزارة النقل والخدمات اللوجستية بالإسراع في حل تعثر المشاريع بإعداد دراسة شاملة لبحث أسباب تعثر المشاريع الحالية، ووضع خطة لمعالجة أسباب تعثر المشاريع المتأخرة وتنفيذها ضمن جدول زمني محدد، والعمل على تفادي التعثر في المشاريع المستقبلية، بدءًا من مرحلة التخطيط بالتحقق من مسارات المرافق العامة والبنى التحتية إلى مرحلة التنفيذ باختيار المقاولين المؤهلين.

واتخذ المجلس قراره عقب استماعه إلى وجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، تلاها رئيس اللجنة هزاع

القحطاني بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها في جلسة سابقة للتقرير السنوي لوزارة النقل والخدمات اللوجستية للعام المالي 1441 / 1442هـ، حيث أخذت اللجنة في جزء من القرار بمضمون توصية إضافية قدمها عضو المجلس معالي المهندس طارق الفارس.

وطالب المجلس في ذات القرار وزارة النقل والخدمات اللوجستية بالإسراع في العمل مع الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة لتطوير مواصفات للأحمال القصوى المسموح بها على مختلف الطرق السعودية، بحيث تكون مطابقة للمعايير العالمية في هذا المجال، مع أخذ الظروف المناخية وطبيعة التربة في المملكة في الحسبان، وإلزام جميع المركبات بالتقيد بهذه المواصفات وعدم تجاوز الأحمال المسموح بها.

كما دعا المجلس الوزارة إلى قياس مؤشرات الأداء -وفقًا لأفضل الممارسات العالمية- دوريًا بالأرقام لتحديد نسبة تحقيق الأهداف الإستراتيجية، ومقارنة مؤشرات كل عام مالي بالأعوام المالية السابقة وبالأرقام المستهدفة، والعمل على زيادة توظيف الكفاءات المؤهلة علميًا من الجنسين، مع التركيز على زيادة نسبة العنصر النسائي في الوزارة تدريجيًا لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

وتضمن قرار المجلس مطالبة وزارة النقل والخدمات اللوجستية بدراسة إنشاء مسارات خاصة للشاحنات والحافلات ومركبات النقل الثقيلة بمحاذاة الطرق المحورية الرابطة بين مناطق المملكة، وهي توصية إضافية قدمها معالي عضو المجلس محمد المزيد تبنتها اللجنة.

ووافق مجلس الشورى خلال جلسته على إلغاء اللائحة التنظيمية لمزاولة مهنة التعقيب على المعاملات لدى الجهات الحكومية.

كما تضمن قرار المجلس الموافقة على إلغاء رسم قدره (100) مئة ريال مقابل إصدار ترخيص لمزاولة مهنة التعقيب على المعاملات لدى الجهات الحكومية، ورسم قدره (50) خمسون ريالًا عند تجديده.

واتخذ المجلس قراره بعد أن قدم رئيس لجنة التجارة والاستثمار معالي الدكتور فهد التخيفي تقرير اللجنة تجاه مقترح إلغاء اللائحة التنظيمية لمزاولة مهنة التعقيب على المعاملات لدى الجهات الحكومية المحال إليها لدراسته، وردها على ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مقترح الإلغاء خلال المناقشة.

وأشارت اللجنة في تقريرها الذي قدمته أمام المجلس بشأن المقترح إلى أن مقترح إلغاء اللائحة التنظيمية لمزاولة مهنة التعقيب على المعاملات لدى الجهات الحكومية لا يلغي مهنة التعقيب، وإنما يخفف المتطلبات على ممارسي الأعمال ويلغي رسوم إصدار الرخصة ويُكتفى بشرط السجل التجاري دون الحاجة لإصدار التراخيص، للإسهام في تسهيل البدء بممارسة الأعمال الاقتصادية، وتطوير الممارسين لهذه المهنة للقيام بأعمالهم إلكترونيًا لمواكبة التحول الرقمي.

إثر ذلك، ناقش مجلس الشورى خلال الجلسة التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للعام المالي 1441 / 1442هـ المقدم أمام المجلس من لجنة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

ورأت اللجنة في تقريرها المعروض للمناقشة، أهمية إعادة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية النظر في خطتها الإستراتيجية، والتنسيق مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية؛ لتوفير حد أدنى للحماية التأمينية الاجتماعية للمشتركين.

وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها على المجلس للمناقشة طالب عضو المجلس الدكتور عبدالله النجار في مداخلته المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية باستقطاب الكفاءات المتميزة في إدارة الأموال والأصول لغرض الاستفادة من خبراتهم في تنمية أموال صندوق المعاشات وتعظيمها، فيما رأى عضو المجلس الدكتور فيصل آل فاضل بأن تكثف المؤسسة جهودها لتحقيق المزيد من المنجزات في قطاع التقاعد لنكون من بين الدول التي لديها أفضل الأنظمة الخاصة به، وأن تحوي أنظمة التقاعد العديد من الميزات الجيدة.

وتساءل عضو المجلس فيحان بن لبده عن البرامج أو المبادرات التي تقوم بها المؤسسة للاستفادة من المتقاعدين، خصوصًا في بعض الاختصاصات التي تحتاجها المؤسسة.

وضمن المناقشة أشار عضو المجلس المهندس إبراهيم آل دغرير إلى أنه بعد اندماج المؤسسة العامة للتقاعد سيكون هناك كيان استثماري ضخم، مؤكدًا ضرورة التنسيق والتعاون من قبل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية مع صندوق الاستثمارات العامة بدلًا من بيوت الخبرة فيما يتعلق بالأنشطة الاستثمارية للمؤسسة، في حين رأى عضو المجلس الدكتور حسن آل مصلوم، أن رفع سن التقاعد وتقنين التقاعد المبكر هي أنجع الحلول المطبقة عالميًا للتعامل مع مشكلة العجز المتصاعد في صندوق التأمينات الاجتماعية، وللمحافظة على الموارد البشرية ذات الخبرة والكفاءة.

وطلب رئيس اللجنة في نهاية المناقشة منح اللجنة فرصة من الوقت لدارسة ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير والعودة بوجهة نظرها في جلسة لاحقة.

وضمن الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الجلسة، ناقش المجلس التقرير السنوي لهيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة للعام المالي 1441 / 1442هـ والمقدم من لجنة الطاقة والصناعة بعد أن أنهت اللجنة دراسته وتقديم رأيها وتوصياتها حياله.

وشددت اللجنة في تقريرها المتضمن رأيها على أهمية مراجعة الهيئة لرؤيتها وأهدافها، والتنسيق مع الجهات الحكومية المتداخلة بالصلاحيات التنظيمية لحصر التداخل وتعزيز العمل التكاملي لتمكين الهيئة من القيام بمهامها للإسهام في عجلة التنمية الاقتصادية وتسريعها وتعزيز تنافسية المملكة.

وحث عضو المجلس الدكتور عاصم مدخلي -عقب طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للمناقشة- في مداخلة له هيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة على زيادة الاهتمام بالجوانب ذات الصلة بالمسؤولية الاجتماعية والعناية بتنمية القدرات البشرية للأسر الضمانية الأشد حاجة في المحافظات والمراكز القريبة من تلك المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة، فيما أشارت عضو المجلس الدكتورة منى الفضلي إلى ارتفاع معدل التسرب الوظيفي في الهيئة، مؤكدةً الحاجة إلى دراسة الأسباب التي أدت إلى ذلك وفق ما ورد في استمارات الموظفين عند تركهم للعمل.

وطلب رئيس اللجنة -في نهاية المناقشة- منح اللجنة فرصة من الوقت لدارسة ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير والعودة بوجهة نظرها في جلسة لاحقة.

وكان مجلس الشورى قد وافق في مستهل جلسته على مشروع مذكرة تعاون بين دارة الملك عبدالعزيز في المملكة العربية السعودية، ومؤسسة أرشيف المغرب في المملكة المغربية، الموقع في مدينة الرباط في المملكة المغربية بتاريخ 8/ 2/ 1443هـ الموافق 16 / 9 / 2021م، بعد أن استمع لتقرير عن مشروع المذكرة من لجنة الثقافة والرياضة والسياحة.

فهد بن سلطان يدشن النظام الإلكتروني لمجلس المنطقة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 04 جماد أول 1443هـ - 08 ديسمبر 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2090353

دشن أمير منطقة تبوك الأمير فهد بن سلطان بن عبدالعزيز بمكتبه أمس نظام مجلس المنطقة وإدارة اللجان والمجالس الإلكتروني، الذي يهدف إلى تحويل إدارة الاجتماعات الورقية بالإمارة والجهات ذات العلاقة إلى محتوى وإجراءات تساهم إستراتيجياً في تحقيق رؤية الحكومة الرقمية، بحضور رئيس جامعة تبوك الدكتور عبدالله بن مفرح الذيابي.
واستعرض الدكتور الذيابي آلية عمل النظام الذي سيتم فيه جدولة وإنشاء الاجتماعات للمجالس واللجان، ودعوة وتسجيل حضور الأعضاء، إضافة إلى التصويت الإلكتروني على القرارات والتوصيات، والتوقيع الإلكتروني دون الحاجة لطباعة محاضر الاجتماعات، والحفاظ على موثوقية المعلومات بعد أرشفته.

حث الجميع على استكمال التحصين والمسارعة إلى تلقي الجرعة التنشيطية

مجلس الوزراء: تمديد آلية تسوية النزاعات العمالية وديا لـ 3 سنوات

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 04 جماد أول 1443هـ - 08 ديسمبر 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2090377

قد مجلس الوزراء، جلسته امس (الثلاثاء) -عبر الاتصال المرئي- برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز رئيس مجلس الوزراء.
وفي مستهل الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين، المجلس، على فحوى الرسائل التي بعثها لإخوانه قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتتصل بالعلاقات الوطيدة وسبل دعمها وتعزيزها.
وأكد مجلس الوزراء -بمناسبة الزيارات الرسمية التي يقوم بها ولي العهد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية- ما توليه المملكة من الحرص على التواصل مع شقيقاتها دول المجلس، وتعزيز روابط الأخوّة لما فيه مصلحة شعوبها، ويخدم آمالهم وتطلعاتهم، ويحقق المزيد من التنسيق والتكامل بينها في جميع الميادين.
وتناول المجلس إثر ذلك، نتائج زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية إلى المملكة، ولقائه بولي العهد، وما شهدته الزيارة من توقيع العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في مختلف المجالات، والتأكيد على الدفع بالعلاقات الثنائية إلى مزيد من التعاون الوثيق ونحو آفاق جديدة وواعدة، وتنسيق المواقف في القضايا ذات الاهتمام المشترك لتحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط والعالم أجمع.
مساعدات المملكة لمكافحة الجائحة.. إنساني

أوضح وزير الدولة عضو مجلس الوزراء وزير الإعلام بالنيابة الدكتور عصام بن سعد بن سعيد في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء تابع ما يشهده العالم من تطورات في مواجهة جائحة فايروس كورونا وتحوراته، والجهود المبذولة من الجهات المعنية للتصدي له على الأصعدة كافة، مؤكداً على الجميع استكمال التحصين والمسارعة إلى تلقي الجرعة التنشيطية، والالتزام بالإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية حفاظاً على سلامتهم.

وعد المجلس، ما تقدمه المملكة من مساعدات طبية ووقائية، ومساندتها للجهود الدولية لمكافحة الجائحة والحد من مخاطرها في مختلف دول العالم، امتداداً لدورها الإنساني في دعم الأشقاء والأصدقاء لمواجهة الأزمات والوقوف مع المتضررين في شتى بقاع الأرض.

تقدير للمتابعات الاستباقية لمهربي المخدرات

ندد مجلس الوزراء، بالسلوك الهمجي الإرهابي وغير المسؤول من المليشيا الحوثية المدعومة من إيران بمحاولة استهداف المدنيين والأعيان المدنية بطريقة ممنهجة ومتعمدة، مؤكداً اتخاذ المملكة الإجراءات اللازمة والرادعة بما يتوافق مع القانون الدولي الإنساني وقواعده العرفية، لحماية أراضيها ومقدراتها الوطنية والمدنيين والأعيان المدنية، ولوقف مثل هذه الأعمال العدائية والعابرة للحدود.

وبين أن المجلس قدّر المتابعة الأمنية الاستباقية لنشاطات مهربي المخدرات التي تستهدف أمن وشباب المملكة، وإسهام المديرية العامة لمكافحة المخدرات بالتنسيق مع هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في إحباط مخطط إجرامي لتهريب أكثر من (30 مليون) قرص إمفيتامين مخدر إلى المملكة.

تمديد آلية تسوية النزاعات العمالية ودياً لـ 3 سنوات

وافق مجلس الوزراء على تمديد العمل بما ورد في الفقرة (أ) من البند (أولاً) من المرسوم الملكي رقم (م/ 14) وتاريخ 22/ 2/ 1440هـ، (المتضمنة أنه يجب في الدعوى العمالية، أن يسبق رفعها أمام المحكمة العمالية، التقدم إلى مكتب العمل -الذي يقع مكان العمل في دائرة اختصاصه- ليتخذ الإجراءات اللازمة لتسوية النزاع ودياً)، وذلك لمدة (ثلاث) سنوات تبدأ من تاريخ 20/ 2/ 1443هـ.

-تعديل الفقرة (هـ) من المادة (الخامسة) من لائحة تنظيم المدارس الأهلية، الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (1006) وتاريخ 13/ 8/ 1395هـ، باستثناء الطلاب ذوي الإعاقة من الفئات التي تحدد بقرار من وزير التعليم في المرحلة الابتدائية في مدارس البنات من شرط أن تضم المدرسة أحد الجنسين فقط وفق الضوابط الواردة في القرار.

تقارير من «الإعلام» و«الموارد» و«الصناعة» و«الملكية الفكرية«

•اعتماد الحسابات الختامية لجامعة المجمعة، وصندوق التنمية الزراعية، والصندوق السعودي للتنمية، لعامين ماليين سابقين.

•تجديد عضوية الأستاذ يوسف بن عبدالله البنيان، وتعيين الدكتور عبدالرحمن بن يوسف العالي، والأستاذ ماجد بن عبدالعزيز آل إبراهيم من القطاع الخاص من غير المستثمرين في قطاع الموانئ في مجلس إدارة الهيئة العامة للموانئ.

كما اطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها تقارير سنوية لوزارة: الإعلام (الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع)، ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ووزارة الصناعة والثروة المعدنية، والهيئة السعودية للملكية الفكرية، والديوان العام للمحاسبة، واتخذ المجلس ما يلزم حيال تلك الموضوعات.

قرارات

اطّلع مجلس الوزراء، على الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، كما اطلع على ما انتهى إليه كل من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ومجلس الشؤون السياسية والأمنية، واللجنة العامة لمجلس الوزراء، وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء في شأنها. وانتهى المجلس إلى ما يلي:

•تفويض وزير الخارجية -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب المولدوفي في شأن مشروع اتفاقية عامة للتعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية مولدوفا، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

•تفويض وزير الثقافة -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب المصري في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في المجال الثقافي بين وزارة الثقافة في المملكة العربية السعودية ووزارة الثقافة في جمهورية مصر العربية، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

•تفويض وزير السياحة -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب البرازيلي في شأن مشروع مذكرة تفاهم في مجال السياحة بين وزارة السياحة في المملكة العربية السعودية ووزارة السياحة في جمهورية البرازيل الاتحادية، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

•تفويض رئيس مجلس إدارة مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب الكويتي في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة دولة الكويت في مجالات العلوم والتقنية والابتكار، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.
•تطبيق قرار لجنة التعاون المالي والاقتصادي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية -المتخذ في اجتماعها (التاسع بعد المائة)- المتضمن «اعتماد الصيغة المرافقة لمحضر اجتماعها المعدلة لضوابط إعفاء مدخلات الصناعة من الضرائب (الرسوم) الجمركية لدول المجلس.«...
•تعيين الدكتور سعدون بن سعد السعدون، وعبدالله بن راشد الخالدي ممثلين عن الجمعيات الأهلية، وعبدالإله بن سالم بن محفوظ ممثلاً من المؤسسات الأهلية، وسعود بن عبدالعزيز الجوير ممثلاً من الجمعيات التعاونية، وسعيد بن أحمد باسمح ممثلاً من القطاع الخاص من المهتمين والداعمين للقطاع غير الربحي، والأميرة هيفاء بنت عبدالعزيز آل مقرن، والمهندس فيصل بن سيف الدين السمنودي اثنين من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال عمل المركز، أعضاء في مجلس إدارة المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

نمو التوطين والأجور في القطاع الخاص

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 04 جماد أول 1443هـ - 08 ديسمبر 2021م
https://www.aleqt.com/2021/12/08/article_2224106.html

عبد الحميد العمري

أظهر أحدث بيانات وظائف القطاع الخاص بنهاية الربع الثالث من العام الجاري، وفقا للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية نمو العمالة المواطنة في منشآت القطاع الخاص بمعدل سنوي بلغت نسبته 3.8 في المائة (نمو سنوي بنسبة 1.2 في المائة للذكور، نمو سنوي بنسبة 9.1 في المائة للإناث)، استقرت على أثره عند أعلى من 1.8 مليون عامل (1.2 مليون عامل، 638.3 ألف عاملة)، كما سجلت نموا ربعيا مقارنة بمستواها في نهاية الربع الثاني السابق بلغت نسبته 3.4 في المائة، ووصل صافي الزيادة الربعية في أعداد العمالة المواطنة إلى أكثر من 60.5 ألف عامل (25.0 ألف عامل، 35.5 ألف عاملة).
في المقابل، على مستوى أعداد العمالة الوافدة في منشآت القطاع الخاص خلال الفترة نفسها سجلت انخفاضا سنويا وصلت نسبته إلى 7.7 في المائة (انخفاض سنوي بنسبة 7.9 في المائة للذكور، انخفاض سنوي بنسبة 1.5 في المائة للإناث)، ليستقر عدد العمالة الوافدة مع نهاية الربع الثالث من العام الجاري عند 5.9 مليون عامل (5.69 مليون عامل، 224.6 ألف عاملة)، وهو أدنى عدد للعمالة الوافدة يتم تسجيله خلال 13 عاما مضت، كما سجلت انخفاضا ربعيا مقارنة بالربع الثاني من العام نفسه بنسبة 1.9 في المائة، بصافي انخفاض في أعدادها وصل إلى 113.8 ألف عامل، وليصل صافي الانخفاض في أعدادها منذ مطلع العام الجاري حتى نهاية الربع الثالث منه إلى 355.5 ألف عامل (انخفاض 358 ألف عامل، مقابل ارتفاع 2.6 ألف عاملة).
أفضت التطورات أعلاه بدورها إلى استمرار ارتفاع معدل التوطين إلى 23.6 في المائة، الذي يعد معدل التوطين الأعلى طوال أكثر من ثلاثة عقود زمنية مضت، ويؤمل بالتأكيد أن يستمر ارتفاعه إلى المستويات التي تنعكس إيجابيا على رفع مساهمة الموارد البشرية الوطنية في سوق العمل المحلية، وتزامنه مع تحسن الوظائف التي تشغلها في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وتحسن المستويات المعيشية بالنسبة إليهم، وتخفيف الاعتماد المفرط من قبل منشآت القطاع الخاص على خدمات العمالة الوافدة. وعلى مستوى معدل التوطين وفقا لمستويات الأجور حتى نهاية الربع الثالث 2021، فقد ارتفع بالنسبة للوظائف ذات الأجور التي تبدأ من عشرة آلاف ريال شهريا فأعلى إلى 53.4 في المائة (52.6 في المائة الربع الثالث 2020)، وارتفع للوظائف ذات الأجور بين خمسة آلاف ريال إلى 9.9 آلاف ريال إلى 56.1 في المائة (53.9 في المائة الربع الثالث 2020)، وارتفع بوتيرة أكبر للوظائف ذات الأجور الأعلى من 3.0 آلاف ريال إلى 4.9 آلاف ريال إلى 71.0 في المائة (53.3 في المائة الربع الثالث 2020)، نتيجة للمبادرات الأخيرة المتعلقة برفع مستويات الأجور

للسعوديين المشترط احتسابها في نطاقات، ولهذا انخفض معدل التوطين للوظائف ذات الأجور المتدنية من 3.0 آلاف ريال فأدنى إلى 4.0 في المائة فقط (11.5 في المائة الربع الثالث 2020)، حيث انخفض عدد العمالة المواطنة في هذا المستوى المتدني للأجور بمعدل سنوي بلغ 71.4 في المائة، ليستقر عند أدنى من 204.9 ألف عامل وعاملة من المواطنين بنهاية الربع الثالث 2021، مقارنة بمستواه خلال الربع نفسه من العام الماضي البالغ 715.4 ألف عامل وعاملة من المواطنين، ولهذا شهد المستوى الأعلى منه من حيث الأجور من 3.0 آلاف ريال إلى 4.9 ألف ريال ارتفاعا سنويا قياسيا وصلت نسبته إلى 124.4 في المائة، مرتفعا من 407.5 ألف عامل وعاملة من المواطنين بنهاية الربع الثالث 2020 إلى 914.4 ألف عامل وعاملة من المواطنين بنهاية الربع الثالث 2021.

انعكست تلك التغيرات الإيجابية مرحليا على متوسط الأجور الشهرية المدفوعة للعمالة المواطنة في القطاع الخاص، بتسجيلها ارتفاعا سنويا وصلت نسبته إلى 7.0 في المائة (ارتفاع متوسط أجور الذكور 6.0 في المائة، ارتفاع متوسط أجور الإناث 14.5 في المائة)، استقر على أثره متوسط الأجور الشهرية المدفوعة للعمالة المواطنة عند 7044 ريالا / شهريا (8181 ريالا / شهريا للمواطنين الذكور، 4927 ريالا / شهريا للمواطنات الإناث.(

لا تتجاوز هذه التطورات الإيجابية مجرد كونها بداية جيدة لعديد من المبادرات والتغييرات الجذرية التي بدأتها وزارة الموارد البشرية أخيرا، ويؤمل - بمشيئة الله تعالى - أن تتصاعد تدريجيا ربعا بعد ربع خلال العامين المقبلين على أبعد تقدير، وأن تشهد أعداد العمالة المواطنة تصاعدا مطردا خلال الفترة المقبلة، يتوقع أن تتجاوز سقف 2.0 مليون عامل وعاملة من المواطنين بحلول نهاية العام الجاري، وهو الأمر الذي سيكون لأول مرة في تاريخ سوق العمل المحلية في القطاع الخاص، وسيسهم بدوره في خفض معدل البطالة لأدنى مستويات ممكنة.

كما يجب النظر بمزيد من التفاؤل تجاه كثير من المبادرات المهمة على مستوى التوطين، التي سيتم إقرارها قبل نهاية العام الجاري، ومع مطلع العام المقبل بمشيئة الله تعالى التي يؤمل أن تسهم بصورة ملموسة في تحسين بيئة العمل أمام الباحثين عن فرص عمل من المواطنين والمواطنات، سواء على مستوى نوعية الوظائف التي ستتاح أمامهم من حيث المهارات والخبرات والأجور، أو على مستوى توافر مزايا الاستدامة والاستقرار الوظيفي التي كانت تفتقر إليها خلال الأعوام الماضية التي كانت تعتمد على التوطين الكمي أكثر من التوطين النوعي الذي بدأت سوق العمل المحلية تلمسه من خلال التحسينات التي طرأت على برامج التوطين الراهنة، ومن خلال المبادرات الجديدة التي بدأ العمل فيها خلال العام الجاري، وسيستمر تدشينها في العام المقبل بمشيئة الله تعالى.

من يحمي التطرف في المنطقة؟!

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 05 جماد أول 1443هـ - 08 ديسمبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1922725

د/إبراهيم النحاس

إن الذي تعيشه المنطقة العربية من حالة تصاعد مُتسارعة وغير طبيعية لِظاهرة التطرف يُدرك أن هناك أطرافاً إقليمية - رأسها النظام الإيراني المتطرف -، وأطرافاً دولية - يُمثلها المُهيمنون على مجلس الأمن - تعمل على تغذية ورعاية وحماية التطرف سواءً بشكلٍ مُباشر بتبني ورعاية التنظيمات والجماعات الإرهابية، أو بشكلٍ غير مُباشر بعدم اتخاذ قرارات أُممية ملزمة تُجرم رُعاة التطرف..

عُمق الوعي بحقيقة الظواهر السياسية القائمة يُساهم مُساهمة مُباشرة في معالجتها، أو على أقل تقدير التقليل من آثارها السلبية المدمرة، ومن هذا المنطلق - المُتأصل فِكرياً وعملياً - تتأكد أهمية التفكير العميق بظاهرة التطرف المُتصاعدة التي تشهدها المنطقة العربية مُنذُ عشرينات القرن العشرين، فبعد أن كانت الآمال والتطلعات الشعبية والرسمية تتوق لتأسيس نُظم سياسية ودول مستقرة تنعم بالأمن والسلام في مجتمعاتها وفيما بينها على امتداد المنطقة العربية مترامية الأطراف، أصبحت الآمال والتطلعات الرئيسة محصورة في كيفية مواجهة ظاهرة التطرف المُتصاعدة التي أضرت كثيراً بحالتي

حقوق الإنسان في الصحافة

الأمن والسلم الاجتماعيين، ولعبت دوراً رئيساً في زعزعة الاستقرار السياسي في كثير من المجتمعات العربية، وهنا قد يقول البعض بأن دول المنطقة العربية لم تعمل كثيراً لمحاربة ظاهرة التطرف مما جعلها تتوسع وتنتشر بشكل متسارع ومتصاعد، إلا أن هذا القول لا يمكن القبول به على إطلاقه مهما كانت المسببات والأسباب، فالتاريخ والواقع يشهدان بأن الدول العربية - وخاصة الدول العربية الرئيسة - تصدرت المشهد العالمي بمحاربة التطرف، ودعت المجتمع الدولي للوقوف بحزم في مواجهة الأسباب المؤدية للتطرف، وبالتالي يتأكد القول إنه لم تقف دول في مواجهة التطرف وأسبابه كما وقفت الدول العربية - وخاصة الدول الرئيسة -، ومع ذلك تتصاعد ظاهرة التطرف وتتسع دائرتها في المنطقة العربية تحديداً لتؤثر سلبياً على صورة المنطقة العربية دولياً، ولتقود لمزيد من حالة الإرهاق السياسي، والاقتصادي، والأمني، والعسكري.

إنها حالة من التناقضات تلك التي تشهدها المنطقة العربية في مواجهتها لِظاهرة التطرف. ففي الوقت الذي تعمل فيه المنطقة العربية على مواجهة التطرف ومعالجة أسبابه ومُسبباته، نجد هناك تصاعداً سريعاً لهذه الظاهرة المُدمِرة للمجتمعات حتى إن مستويات تأثيرها أصبحت متعددة، وأدوات تنفيذها وانتشارها أصبحت مُتنوعة، وطرق ممارستها وسلوكياتها أصبحت متشعبة، فإذا كانت المنطقة العربية تواجه هذه الظاهرة المدمرة، ومع ذلك لم تنجح في تحجيم تأثيراتها السلبية العظيمة، فكيف يتصاعد تأثيرها المدمر؟ وبطريقة أخرى، من يُغذي ظاهرة التطرف، أو من يرعى ظاهرة التطرف، أو من يحمي ظاهرة التطرف في المنطقة العربية؟!

إن الذي يُغذي ويرعى ويحمي ظاهرة التطرف في المنطقة العربية هو ذلك المتطلع لاستغلال الثروات الطبيعية العظيمة في الأراضي العربية، وهو ذلك المتطلع للهيمنة السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية على المنطقة العربية، وهو ذلك الهادف لزيادة حالة الضعف والوهن والهوان داخل المجتمعات العربية لضمان استمرار تبعيتها والسيطرة على قراراتها، وهو ذلك الساعي لتعزيز حالة الانقسام والتفتت والتشرذم بين أبناء المجتمعات العربية ليسهل اختراقها ونشر الفوضى داخلها، وهو ذلك الخائف والقلق من نهضة عربية عظيمة تُعيد للمنطقة العربية عزتها ومكانتها التاريخية، إن هؤلاء المُستفيدين من استمرار تصاعد ظاهرة التطرف في المنطقة العربية يتفقون على أهمية بقاء التطرف في المنطقة العربية - كمصلحة عليا لهم جميعاً -، وإن اختلفت مصالحهم البينية.

إن الذي تعيشه المنطقة العربية من حالة تصاعد مُتسارعة وغير طبيعية لِظاهرة التطرف يُدرك أن هناك أطرافاً إقليمية - رأسها النظام الإيراني المتطرف -، وأطرافاً دولية - يُمثلها المُهيمنون على مجلس الأمن - تعمل على تغذية ورعاية وحماية التطرف سواءً بشكلٍ مُباشر بتبني ورعاية التنظيمات والجماعات الإرهابية، أو بشكلٍ غير مُباشر بعدم اتخاذ قرارات أُممية ملزمة تُجرم رُعاة التطرف، وتُهدد عسكرياً كل من يدعم أو يرعى أو يمارس الإرهاب، إن ظاهرة التطرف التي زُرعت أولى بذورها في مُنتصف العشرينات من خلال قوى الاستعمار التي عبثت فساداً في المنطقة العربية الممتدة، تمكنت على مدى عقود عديدة من إحداث حالة انقسامات عظيمة داخل المجتمعات العربية حديثة النشأة، فبعد أن كان صوت الوحدة العربية والعِزة الوطنية يعلو فوق كل صوت آخر في المجتمعات العربية، تمكن أعداء المنطقة العربية من النَّفاذ داخل المجتمعات العربية من خلال المُتطلعين للسلطة والنفوذ، فقدموا لهؤلاء - المُرتزقة والعملاء - الرعاية المادية والتوجيه الفكري والدعم السياسي ليقودوا حالة الانقسام الاجتماعي المأمول، وليزرعوا بذور الفتنة بشتى صورها الدينية والمذهبية والطائفية والعرقية والحزبية وغيرها من توجهات هدفها التخريب والتدمير.

وبعد أن تأصلت تلك الانقسامات والفتن داخل المجتمعات العربية، سعى أعداء المنطقة العربية - الإقليمين والدوليين - على تبني العناصر المُتطرفة، وعملوا على دعمهم ورعايتهم، حتى تمكنوا من تأسيس أحزاب وحركات وجماعات وتنظيمات على أُسس مُنحرفة ومتطرفة فكرياً ومذهبياً وطائفياً وسلوكياً هدفها الرئيس زرع الفتنة بين أبناء المجتمعات العربية، وغايتها النهائية زعزعة أمن وسلم واستقرار الدول العربية. إنها أعمال سياسية مشتركة، ومتعددة الأوجه، ومحترفة جداً، تلك التي أوجدت تنظيمات مُتطرفة منهجياً، ومُنحرفة فِكرياً، كجماعة الإخوان وتفرعاتها، وتنظيم القاعدة وتفرعاته، وأحزاب الله الموالية لإيران في المنطقة العربية، وجماعة الحوثي، وتنظيم داعش وتفرعاته، والميليشيات الطائفية الموالية لإيران في العراق وسورية، وغيرها من حركات وأحزاب وجماعات وتنظيمات تتبنى أفكاراً وطروحات مُنحرفة ومُتطرفة، وترفع شعارات طائفية ومذهبية وعرقية.

وفي الختام من الأهمية القول إن على أبناء المنطقة العربية إدراك أنهم مُستهدفون بشكلٍ مباشر من قوى الاستعمار - الإقليمية والدولية - المُتحالفة فيما بينها بهدف زعزعة أمن وسلم واستقرار المجتمعات العربية مُستخدمين أدواتهم الهدامة التي بنوها ورعوها ودعموها على مدى عقود عديدة، وبعد اكتمال بنائها منحوها الإذن بالتحرك لتحقيق الغايات التي من أجلها أُوجدت، فبدأت تلك الأدوات المُنحرفة والمُتطرفة - أحزاباً وحركاتٍ وجماعاتٍ وتنظيماتٍ ومليشياتٍ - بتنفيذ مُخططات الهدم والتخريب، وحصرت جميع أعمالها في المنطقة العربية لتواصل تدميرها، ولتبقيها بعيدة عن التطور والتقدم والتحديث، ولتضمن ابتعادها عن المنافسة الدولية.

كاريكاتير

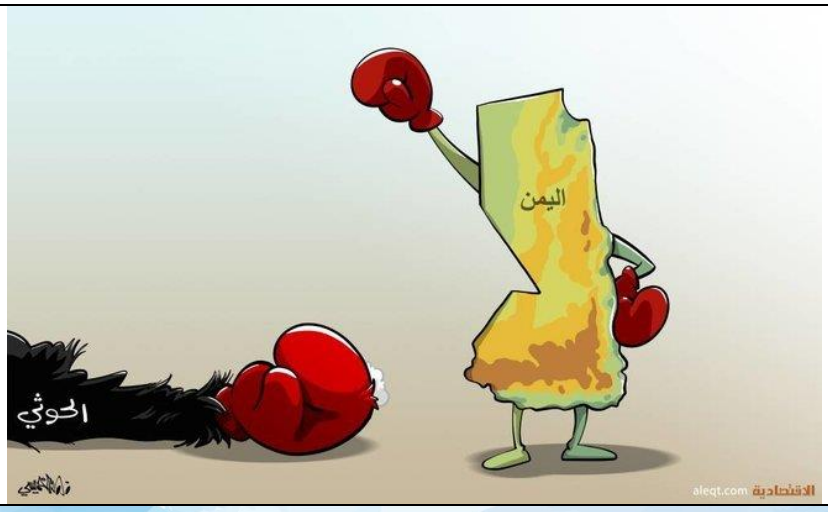

الاقتصادية الإلكترونية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاربعاء 04 جماد اول 1443 - 08 ديسمبر 2021م

https://www.aleqt.com/2021/12/08/article_2224076.html

الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 04 جماد اول 1443هـ - 08 ديسمبر 2021م

https://www.alriyadh.com/1922765